

القيادة الحكومية الجزائرية بين طبيعة التوجهات ومظاهر انحراف السياسات " رؤية وصفية تحليلية "

د. المسعود عينة

قسم العلوم السياسية

جامعة الجلفة

الملخص :

يهتم هذا المقال بالكشف عن سمات التخلف الحكومي البائن خاصة التي يمتاز بها أغلبية القيادات الحكومية، فالدول المتقدمة طورت أجيالاً ومنهجية قيادة الحكومات للنهوض بشعوبها إلى التنمية المستدامة للأجيال القادمة، في حين مظاهر وطبيعة القيادات السياسية والحكومية بالدول العربية عامة والجزائر خاصة تتراجع للوراء بسبب الأجيال الموروثة للمناصب القيادية السلبية، فالسابقون غير أكفاء لإدارة شؤون الدولة والمجتمع والحاليون كذلك، فأين المفر وفيما تتمثل الحقيقة ؟، وهذا ما سوف يعالجه مقالنا المتواضع في شكل بحث وصفي تحليلي .

الكلمات الدالة : القيادة ، السياسة العامة ، الجهاز التنفيذي صنع السياسة العامة ، الرأي العام .

Summary :

The present article investigates the characteristics of the clear governmental regress that characterizes the majority of governing leadership bodies. The developed countries promote a methodology of leadership that works towards the sustainable development of their people and the generations to come. Meanwhile, the leadership of Arab nations at large and Algeria in particular are taking steps back because of a generation of bureaucrats who practice negatively the management of affairs. What is the way out of this, where is the truth? This humble article tries to shed light on this issue following an analytic descriptive approach.

Key words:

The leadership. Public Policy. The Executive council, Public Policy Making. Opinion Public

المقدمة :

لقد حظيت القيادة الحكومية باهتمام الكثير من علماء وباحثي السياسة والقانون والإدارة ، نظراً لما لها من دور فعال في تحديد كفاءة وفعالية الإدارات الحكومية، والسعي إلى تحقيق أهداف أي سلطة حكومة ما ، وهذا لن يتأتى إلا إذا كان هناك قادة قادرين على إدارة الجهاز الإداري الحكومي العام ، لأن الحاجة إلى قيادات حكومية ناجعة يعتبر مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية السياسية والإدارية معاً ، حيث أصبح ذلك ضرورة ملحة للحصول على قادة أكفاء قادرين على تنمية مهارات الجهاز التنفيذي من خلال التوجيه والمراقبة الدائمة الدورية للسياسات العامة .

وفي ظلّ التحوّلات الجديدة الرّاهنة ، وما تطرحه من تحدّيات سياسيّة حول تجربة التعدّدية السّياسيّة والديمقراطيّة المحليّة للدولة على وجه الخصوص، وتحديات اقتصاديّة حول الانفتاح على اقتصاد السّوق ودور الإدارات المركزيّة

واللامركزية في تسهيل نشاط المتعاملين الاقتصاديين، وتحديات تكنولوجية تدور حول ضمان أنظمة اتصالية ومعلوماتية قوية وتكييف الهياكل والأفراد عليها، وتحديات اجتماعية حضارية ثقافية تتعلق بالعلاقة بين الإدارة والمواطن، وتحديات قانونية تتعلق بإعادة النظر في المنظومة القانونية انطلاقاً من تفعيل وتنفيذ الأداء الرقابي للبرلمان على أعمال وأجندة الحكومة ، وتحديات مفاهيمية تتعلق بمفاهيم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ومدى استجابة الحكومة لها، فإن هذه الأوضاع والتحوّلات بكل ما تطرحه من تحديات، تُرغمُ إدارة النظام السياسية على إعادة النظر في الأساليب التقليدية في تسيير وتعيين القيادات الحكومية ومحاولة اعتماد أساليب حديثة تركز على مفاهيم الفعالية والكفاءة والملاءمة، من أجل تحضير الحكومة الرشيدة للأفق الذي نستشرفه لها في إطار الرهانات والإصلاحات الجديدة في مختلف الأنساق العربية، وبهذا يعتبر هذا المقال محاولة منا لكشف حقيقة وطبيعة توجهات القيادة الحكومية ومظاهر انحراف الأداء لينعكس عن السياسات العامة ثم النظام السياسي الجزائري .

إنّ النظرة الواقعية إلى إدارات العالم العربي المعاصر ، تكشف لنا أنّ التخلف الحكومي أحد سماته الأساسية، بل صفة ملازمة له منذ سنوات عدّة ، وقيادات الحكومة المعاصرة تختلف عن أمجاد قيادات الحكومية القديمة، خاصة الإسلامية منها، ولا يسعنا سوى طرح سؤال مهمّ هو : أين الخطأ في الحكومة ؟ وفي أيّ ناحية يكمن ؟ أهو في أداء عملها أو في من يراقبها ؟ .

والجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من تخلف القيادات الحكومية والذي يهدّد كيان أجهزتها ومؤسساتها المركزية واللامركزية المختلفة، وذلك بسبب المظاهر والمؤشّرات الدالة على ذلك، منها : الانحرافات المختلفة للأداء المتمثلة في أنواع البراطيل وأشكال المحاباة... وغيرها من الصّور التي يمتاز بها القائد الحكومي أثناء تأدية مهامه، ونتيجة لظهور هذا القصور، فقد أكّد وأجمّد واقعنا اليوم سوء أداء القيادات السياسية والحكومية، بل هي السّبب في فشل وضعف النظام الجزائري يقول رئيس الجمهورية الجزائرية الحالي: "...أنّها إدارة - حكومة - غير موصولة العرى بالمواطنين، وبالأوضاع الحقيقية الملموسة، وغير مبالية برغبات التّاس الذين تشرف عليهم ولا بحاجاتهم..." ، والمقصود بذلك القيادات الحكومية أولاً منهم، ويقول أيضاً : "...إنّ الشّعب هنا يطلب المحاسبة في أيّ وقت..." ، ويؤكد أيضاً في خطابه : "...إنّ الدولة مريضة معتلّة ، إنّها مريضة في إدارتها - حكومتها - ،...، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب (1)" .

ومن خلال ما سبق ذكره من مقتطفات لتصريحات وخطابات رئيس الجمهورية الجزائرية، يتّضح لنا جلياً أنّ مشكلة الإدارة الحكومية عامة، هي أزمة قيادات حكومية ووزارية قطاعية متخصصة، وهذا ما يقودنا إلى التّفصيل فيه فيما بعد، وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : واقع طبيعة توجهات القيادة الحكومية بالجزائر .

ثانياً : مظاهر انحراف أداء وسياسات القيادة الحكومية في الجزائر .

أولاً : واقع طبيعة توجهات القيادة الحكومية بالجزائر :

إذا كانت القيادات الحكومية في الدّول المتقدّمة قد أظهرت اهتماماً واضحاً في دعم وتشجيع الأفكار الجديدة التي تعتبر المحور الأساسي لعملية التّغيير، فإنّ الكثير من القيادات الحكومية في الدّول النامية بشكل عام والجزائر بشكل

خاص قد أخفقت وفشلت في كثير من الأحوال في ذلك، فعلى سبيل المثال نجد قلة مستوى الجودة وانخفاض مستوى الخدمات والأداء الضعيف والضغط النفسى العالية في العمل .

ومما يزيد من حدة الأمر سوءاً وتعقيداً جملة التحديات التي تواجه الحكومات والتي من أهمها، زيادة حدة المنافسة الداخلية والخارجية خاصة في ظل ما يطلق عليه بالعولمة والتطور التقني والسريع، مما جعل القيادات الحكومية في موقف حرج وصعب جداً لا يمكن لمنظمتهم الوقوف والصمود أمام هذه التحديات إلا بمواكبة هذا التطور، والعمل على استيعابه بتغييرات فعالة داخل المؤسسات والعمل على المبادرة في عملية التغيير من أجل استمراريتها .

ويبدو أنّ غالبية القيادات الحكومية في الجزائر قد عيّنوا لكي لا يتغيروا، حيث أنّها تنظم وتدير المؤسسات والسلطات وفق اعتقاد ضمني مفاده أنّ التغيير لا يحدث وأنّ مستقبل الدولة هو في أكثر الأحيان هو مثل ماضيها، وأنّ هدف الحكومة هو فقط الإبقاء على الوضع الراهن للدولة، وكأنّ لسان حال بعض أو أغلبية المؤسسات الحكومية الجزائرية يريد أن يثبت المثل القائل " من شبّ على شيء شاب عليه "، ومع أنّنا لا نستطيع أن نعمّم هذا على جميع القيادات الحكومية الجزائرية، إلا أنّ النسبة التي يمكن أن نستنيها من هذا الواقع قليلة جداً ولا ترتقي لمستوى الطموحات والتأمّلات المستقبلية لبناء دولة (2) .

لقد وصفت ومازالت توصف الكثير من القيادات الحكومية الجزائرية برداءة أدائها وانخفاض مستواها ، فقد خسرت حصّتها وثقتها في أوساط الرّأي العام الجزائري ، يقول أفضل القادة صلّى الله عليه وسلم : ﴿ إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة ﴾ (3) .

إنّ الواقع الراهن يعكس لنا نمط القيادة الحكومية في الجزائر، وتتجلّى هذه المميّزات والسّمات في النقاط التالية :
تأخر وضعف نظام تسيير الإدارة العليا الحكومية في الجزائر :

لقد سعت الجزائر منذ عدّة سنوات للبحث عن إستراتيجية جديدة من أجل تطوير الإدارة الحكومية ودفع عجلة التنمية الشاملة متكيفة مع التحديات التي تفرضها العولمة، ولن يتحقّق هذا إلا إذا واجهت بكلّ عقلانيّة إحدى المشكلات العويصة والمعقدة التي تعيشها البلدان العربيّة ألا وهي مشكلة القيادة الحكومة ، لأنّ الأساليب الحكومية الإصلاحية المطبّقة في الجزائر لا تتماشى مع الوقت الراهن، رغم المجهودات المبذولة لإصلاح أداء قيادة الحكومة، وذلك لعدم التخلص من مخالفات الماضي القريب، ولعدم تمكنها من بناء حكومة عصريّة يقول عبد الرّحمان بن خلدون في هذا الصدد: " إنّ المغلوب مولع بتقليد الغالب "، ويعطي بن خلدون حلاً لهذه المسألة قائلاً في كتابه الشهير " المقدمة " (4) : " ..أكثر مشاورة الفقهاء وخذ من أهل التجارب وذوي العقول والرّأي والحكمة، ولا تدخلنّ في مشاورتك أهل الرّفه والبخل ولا تسمعنّ لهم قولاً فإنّ ضررهم أكثر من نفعهم " .

ورغم الاعتراف بالجهد المبذول من بعض المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والذي يؤكّد بضرورة التعاون لمكافحة كلّ الانحرافات والاختلالات المتفشية في الإدارة المركزية الجزائرية ، حيث جاء في ديباجة برنامج الانتخابي للرئاسيات في شهر أفريل سنة 2009م في قوله : " ... سنواصل كذلك وبصرامة محاربة بقية الآفات الاجتماعية بما فيها الامتيازات بغير حقّ والمحاباة والمساس بأملالك الدولة ... " (5) ، إلا أنّ

الخطابات باسم الحكومة الديمقراطية والحكومة العصرية تبقى مجرد شعارات غامضة تبريرية يختص بها الكلامولوجيون فقط ، بل غير صريحة ومفرغة من محتواها الحقيقي لعدم ترجمتها على أرض الواقع .

سمات القيادة السياسية الحكومية بالجزائر :

ومن السمات والميزات التي يمتاز بها القائد الحكومي الجزائري والتي لم ولن تجد لها مثيل في مختلف أصناف النظم وأطراف الدول هي كما يلي :

- يمتاز القائد الحكومي بعدم الإنصات والسكوت، حيث تجده يؤمن بمبدأ التكلم من أجل التكلم فقط يهدف من خلاله إظهار المكبوتات اللفظية، والمجادلة للبحث عن التفوذ، والتقاط المشاكل حتى تتقطع السبل وينفذ صبر الموظفين والعمال بالمؤسسات الحكومية العليا والدنيا ، مما يهز استقرار الإدارة العليا .

- إتقان فن الكلام والخطاب الثرثار من جهة، والتفنن في لغة الإشارات والإيماءات السلبية التي لا يعرفها إلا ذو سوء عظيم وكيد لا ريب فيه من جهة أخرى .

- القيادة المتسلطة في بعض الأحيان، بمعنى الإيمان بسياسة " أمر طبقى " لا غير، وممارسة أسلوب الشدة " Hard Approach " في المعاملة، ولعل هذا ما أشار إليه " ابن خلدون " في مقدمته والتي أسميها جامعة الحياة الرأهنة، يقول : " إياك أن تقول أنا مُسلط أفعل ما أشاء فإن ذلك سريع إلى نقص الرأي وقلة اليقين بالله عز وجل " (6)

- التعطش إلى كوتا النساء في التوظيف خاصة بالأمانات الوزارية والديوانات والمصالح في كل من مباني ومقرات الحكومة والقطاعات الوزارية الجزائرية ، بحيث تجد القائد الحكومي أو الوزير الجزائري يعلن عن مسابقة توظيف ويؤكد فيها على منصب : " سكرتيرة مدير ديوان الوزير ، كاتبة مدير ديوان الوزير ، مساعدة مدير ديوان الوزير "، وقد صدق أحد الكتاب الصحفيين في التعبير عن انتشار هذه الظاهرة في قوله : " يا معشر الوزراء والمدراء بالحكومة اختاروا لمكاتبكم ... فإنهم آمن من الرجال وأقل خطر " (7) .

- عدم معرفة واستيعاب المهمة التي أوكلت إليه، حيث نجده يتجاهل مهمته السامية والمتمثلة في إحداث التغيير في قطاعه، لأن القيادة الفعالة هي التي تعمل بدقة وعناية لاختبار الاتجاه الصحيح للتغيير والتحديث في مجال معين من الشؤون .

- تخصص وإبداع القائد الحكومي الجزائري في الانحرافات مثل (8) : الخيانة العظمي، الغدر، إساءة استغلال الوظيفة، أخذ فوائد بصفة غير قانونية، تبذير المال العام، التصريح الكاذب بالملكيات، عدم الإبلاغ والتستر عن الجرائم داخل المنظمة، الاحترافية في ممارسة أنواع الرشاوى، حيث يؤكد السيد جيلالي حجاج، رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة في قوله : " .. إن الجزائر بلغت القمة في الآونة الأخيرة في انتشار ظاهرة الفساد الإداري والرشوة " .

- امتياز القائد الحكومي الجزائري بعدم احترام مواقيت العمل : التأخر في الحضور صباحاً، الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي، النظر إلى الزمن المتبقي من العمل دون النظر إلى إنتاجيته، استعمال هاتف المكتب بالساعات للأغراض الشخصية، استقبال مواطن واحد فقط في يوم الاستقبال، التنقل من المكتب إلى المقهى

الداخلي للوزارة أو الخارجي قرب الوزارة، ثم العودة إلى المكتب وقت أداء الصلاة لمزاولة عمله، فتح المكتب في غير أوقات العمل خاصة في العطل الأسبوعية، وغيرها من الصّور التي أضحت من تقاليد قيادة حكومتنا ومجتمعنا - عدم إشراك الموظفين في عملية تخطيط وتنفيذ السياسات العامة : مما ينعكس ذلك على الموظفين فيجعلهم أقلّ دراية وفهماً لكيفية تطبيق الخطط والسياسات، ثمّ ظهور المشكلات المتمخضة عن عدم الاشتراك في صنع القرار، كلّ هذا بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية في ممارسة القيادة الإدارية بالحكومة، وهذا ليس معناه فصل الأجيال عن بعضها، وإنما توعية الجيل الجديد من مخاطر السلوك السلبي للقيادة الحكومية السائدة، والتي تنعكس عليه إن تركها تستفحل في الوسط التنظيمي الحكومي والسياسي (9).

- اللامبالاة وتقاعس القائد الوزاري الحكومي الجزائري، حيث أنّه لا يبدي اهتماماً بالعمل ولا بنتائجه ولا بالعاملين، ويركز اهتمامه على مصالحه الذاتية المباشرة والله درّ القائل :

شَرَّ أيامي هو اليوم الذي أقبل الدنيا بديني عوضاً (10)

ويحاول أيضاً أن يتهرّب من مسؤولياته العملية بتحميلها للآخرين فهو لا يفوّض السلطة وفق أصولها القانونية بل يتخلّى عنها ليحمل الآخرين مسؤوليات النتائج التي يتمّ الوصول إليها .

- الضّغط على بعض عمال المصالح واستدراجهم نحوه " استخدامهم كأعوان استخبارات يؤمنون بسياسة بني وي وي أو النقل الفوري " والموروثة من الاستعمار، سواء كانت أخبار خاصة بالأداء أو بالأشخاص التي تعارض أخلاق وسلوكيات القائد الحكومي، وتهديدهم كقوله : " سأخذ الإجراءات القانونية لتسريحك من عملك أو إقالتك من منصبك أو حرمانك من العطل، إلى غير ذلك من الأقوال الشائعة لقيادتنا، والتي يسعى القائد من خلالها بالتمتع بالأعراض الشخصية والوظائف الإدارية العليا، لا التمتع باللسان العف والسريّة النقية .

- أغلبية القيادة الحكومية الجزائرية هي قيادة ممارسة للرّشوة ، حيث تتفنّن في فهمها والعمل بها، كما أنّ الزّمن الماضي والوقت الرّاهن أحدث تطوّراً في ميثاق مصطلحات الرّشوة عبر القيادات الحكومية من جيل لآخر، فالوقت الرّاهن ليس كالزّمن السّابقة حيث لقّب بعصر المفاهيم، وأخذت الرّشوة عدّة دلائل وأسماء : " البذلّ "، " الدّفْع "، " البرّطيل "، " الألفاف "، " الحلوان "، " العون "، " العطية "، " اللّطفة "، " الطّرفة "، " البخشيّش "، " الثّحفة "، " الهدية "، ... الخ (11) ، وبالإضافة إلى تلك الأسماء المختلفة للرّشوة التي تعارفت عليها العقول الحكومية العربية بصفة عامّة ، إلّا أنّ هناك دلائل أخرى للرّشوة خاصّة بالحكومة الجزائرية بحث ، وهي : " التّشبيّة "، " القهوة "، " قيمة المقابل "، " تابعة الملفّ "، " تعبنا وحقنا "، " لا تنسى موعِدنا في المقهى "، وغيرها من الدّلائل الأخرى للرّشوة في الإدارة العربية والجزائرية .

- ضعف القيادة الحكومية وعدم قدرتها على إعطاء الثّقة للمحرك الأساسيّ للتّطوير لتخوّفها من النّتائج المترتبة عن الأداء القيادي والتّغيير الحكومي، حيث أنّ هذا الأخير يعني مواجهة المنظّمة لبيئة جديدة تتطلّب منها أنماطاً جديدة من الأداء حتّى تتمكّن من التّكيف مع ما يستجدّ عليها من ظروف، وكذلك أنّ نجاح أيّ منظّمة لا يعني المحافظة على الوضع القائم، ولكن الابتكار والإبداع هو الذي يحقّق للمنظّمات الاستمرارية والتّطور والنّجاح ، لكنّ الواقع أثبت عكس ذلك حيث تفتّشت ظاهرة استبداد القيادة وتسلّطها في مختلف مستويات الإدارات العليا

بالحكومة مثل : الوزارات هذا من جهة، ومن جهة أخرى سكوت الشعب الذي ظلّ صامتا ممّا شكّلت السّنوات الأخيرة كابوساً مروّعاً بالنسبة للرأي العام الجزائريّة عامّة، والشّباب حُرّيجي الجامعات والمعاهد خاصّة، وهذا ما يذكّرنا بمقولة الشّهيد ديدوش مراد ، حيث قال : "... إنّ الشّعب أشبه بعصف يابس لا ينتظر سوى النّار ليشتل، يجب إلّقاء عود ثقاب أيّها الإخوة..."، وهذا ما يكرّره كلّ فرد جزائري الآن، لما لوحظ من جبروت القيادات الحكومية والسّياسيّة الحاليّة خاصة المحاطة بالسلطة التنفيذية .

ثانياً : مظاهر انحراف سياسات ومخرجات القيادة الحكومية الجزائرية :

لا يكاد يخلو أي تنظيم حكومي قديماً وحديثاً من مظاهر الممارسات اللاأخلاقية الحكومية، يقول في ذلك المستشار محمّد موسى : "... يجب أن نعترف بعدم وجود مجتمع من البشر خال من الممارسات اللاأخلاقية سواء كانت الدّولة غنيّة أو فقيرة كبيرة أو صغيرة متقدّمة أو متخلّفة ، طالما يوجد مجتمع من البشر، فلا بدّ من وجود مجموعة تخرّج عن القيم والمبادئ السّليمة الموضوعة لتعيش هذا المجتمع على مرّ التاريخ ومنذ بدء الخليقة وحتى الآن وفي كلّ المجتمعات " (12) .

وبالتّالي نجد أنّ هناك انفصاماً بين التّطريّي والتّطبيقي وبين التّصور والسّلك وبين القناعات والأداء، ومردّ هذا إلى ضعف الإيمان وغلبة الهوى والسّعي إلى تحقيق المصالح الشّخصيّة، إضافة لضعف الرّقابة الدّاخلية ورقابة المجتمع، والجزائر كغيرها من الدّول تدرك أبعاد هذه المشكلة الممارسات اللاأخلاقية، أو أنواع المفاصد الحكومية، لأنّ هذه الأخيرة تمثّل واحدة من التّحديات الرّئيسيّة ضمن التّميّة والإنصاف الحكومي والإنجاز للأجهزة الإداريّة المركزيّة الذي ينشده أفراد المجتمع الجزائري، فهو يلوّث الخدمة العامّة ويميّز الأغنياء عن الفقراء، ويضعف ثقة المواطن بالتّنظيمات الوزارية الجزائرية، ومع الاعتراف بأنّ هذه الانحرافات هي مسألة أخلاقية في الأساس فإنّها أيضاً مشكلة سياسات واتّخاذ قرارات حكومية من طرف الحكومة الجزائرية، ولعلّ من أهمّ مظاهر انحراف سياسات أداء الحكومة في الجمهوريّة الجزائرية هي كما يلي :

تخلّف الضّمير المهني للموظف الحكومي : إنّ التخلّف المهني للموظف الحكومي يرجع إلى التخلّف الخلقي، لأنّ السّلك الذي يتّسم به المسؤول يخلو من الفضيلة والتي تكون غير متلائمة مع ما تقرّه المنظّمة الحكومية، وهذا هو واقع الموظف الحكومي الجزائري ينعدم إلى أخلاقيات المهنة ويجهل هدفها، يحسبها هينة وهي عظيمة، يقول عالم الحضارة مالك بن نبي " إنّ العلم (المهنة) بلا ضمير ما هو إلّا خراب لروح المجتمع (الوزارة) " (13) .

مولع بفن البراطيل الحكومية لتمييز المشاريع لا ريب فيها :

إنّ أعنف ما يحتاج السّلطة الحكومية هو شيوع البراطيل أو ما يسمى بالرشوة وأساليب الهدايا المتنوّعة بين أفراد وأعوان ومؤيدي عمل الحكومة، حيث يصبح الجميع أسرى الابتزاز المادي الرّخيص في الوصول إلى حاجتهم مهما كانت، يقال " الرّشوة تعمي عين الحاكم وتبصر المحكوم "، ولقد شاعت الرّشوة في أوساط المجتمع الجزائري، حيث تفتنّوا في أدائها على قدر عقولهم وميولهم ومراتبهم وغناهم أو فقرهم، حتّى بلغوا إلى أصناف وأنواع وأساليب وطرق حديثة، دعت الباحثين إلى عرضها والإلمام بها والتملّح بأخبارها وروايتها بما وقع بها،

حيث خصّ بعضهم بفصول قصيرة، وبعضهم بفصول طويلة، وانتهى آخرون إلى كتب مستقلة مفردة فيها تتضمن أبواب ومحاور الحد منها.

لقد باشرت عدّة منظّمات دوليّة في مكافحة الرّشوة " Pribery "، منها معاهدة أمضيت في باريس أطلق عليها معاهدة " صائصص " (14) أي معاهدة مكافحة الرّشوة الخاصّة بالموظّفين العموميين الأجانب في مجال التّعاملات التّجارية الدّولية سنة 1997م، إنّ كلّ هذا الاجتهاد لمواجهة آفة الرّشوة مردّه إلى وعي المجتمعات الدّولية بالعلاقة الوطيدة الكائنة بين الجريمة والجرائم المنظّمة وخاصّة ذات الطّابع الحكومي، لكن في الجزائر يتجلّى اهتمامها في النّقاط التّالية :

- المصرح بوجود رشوة يودع في السّجن دون البحث والتّدقيق في قضيتّه ويرفض بعد توبته .
 - من ضرب مرتشي أو راشي حكومي يعاقب ويضاعف له العذاب أضعافاً .
 - من تكلم عن الفساد الإداري والسياسي في المنظّمات الحكومية والسياسيّة مأواه التّقي .
 - من سرق الملايين والملايير والبلايين بالرشوة وما شبّه ذلك، له السّجن المؤقت والإفراج عنه في الأعياد والمناسبات بل يمتاز بالحصانة ويستفيد من الامتيازات والهبات الحكومية، هذا هو المشهود في إدارتنا المركزية إلى اليوم الموعود فلا يتغير ذلك إلا بتغيير جيل الحاكم ، وما خفي كان أعظم .
- اختلاس المال العام والعبث به وفق مخارج منقذة قانونية غير مدروسة :
- لقد انتشرت هذه الظّاهرة في أوساط الموظّفين الإداريّين الجزائريين في شتى المجالات، ويظهر اختلاس المال عند أمانة القائد أو ممارسة الرقابة، حيث تجده يحضّر جدول للبرنامج الرّقابي يحتوي على حصيلة خسائر وتقارير مزيفة حول نتائج الرّقابة على الحكومة، فتجده يتلاعب بالأموال العموميّة بدعوى امتلاكه للسلطة الرّقابية على الآخرين، هؤلاء الذين يملكون مفاتيح التّمويل والآمرون بالصّرف المالي بالإدارات الحكومية قد تجدهم يقدّمون أجهزة وأشياء ثمينة كهدايا للمراقب مقابل التّغاضي عن الأخطاء والانحرافات التي تؤدّي بهم إلى المساءلة القانونيّة وربما إلى محاكمتهم ، فالثقة في الوثيقة أو بوتفليقة .

الفساد الإداري والسياسي للحكومة الجزائرية :

رغم ما كتب وقيل عن الفساد الإداري والسياسي والجهود المعلنة التي تبذلها الجهات الرّسميّة وغير الرّسميّة في الجزائرية، فإنّ التقارير الوطنيّة والدّولية أكّدت أن معدّلات جرائم الفساد الإداري والسياسي وممارسته في تزايد دائم في العديد من أقطار العالم العربي خاصّة ، ومن المؤسف حقّاً أن تدرج الجزائر على رأس هذه الدّول المعروفة بكثرة جرائم الفساد الإداري والسياسي والمالي، ولقد احتلت الجزائر ذيل القائمة الدّولية مقارنة ببعض الدول العربية في سلّم النزاهة (15)، وعليه لم يعد بالإمكان التّغاضي عن تفشّي هذه الظّاهرة المتصاعدة خلال السّنوات الأخيرة بعد أن تأكّدت أثارها السلبية على الاستقرار وإعاققتها لبرامج التطوير والتّنمية الإداريّة والسياسية في الجزائر، ومن بين الأماكن الإداريّة التي تعرّضت لهذه الظّاهرة الوزارات، المديرّيات، والمكاتب، حيث أثار الفساد الإداري والسياسي على هذه الأنماط الإداريّة خاصّة القيادات والمراقبين منها، ولقد جاء في البرنامج الانتخابي في للرئاسيّات أبريل 2009م للرئيس بوتفليقة في قوله : "...ستظلّ مكافحة الفساد مهمّة عظيمة تقع على عاتق

الدولة، إن الجزائر باعتبارها أول بلد عربي وإفريقي صادق على الاتفاقية الدولية الجديدة ضد هذه الآفة، ستعكف عاجلاً على اتخاذ التشريع والآليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية العالمية ضد الفساد المالي والتسييري .." (16) ، ويبقى السؤال الذي لم يوجد له جواب عند الأولين بعد الثورة والتابعين وتابع التابعين، ألا وهو متى ننفذ القوانين والنصوص والمراسيم والأوامر للقضاء على الذين عاثوا في إدارات الجزائر فساداً بدون استثناء؟، وليس على الفساد السياسي الحكومي في حد ذاته؟.

استغلال النفوذ والسلطات الحكومية لأغراض :

إن استغلال النفوذ يشكل عائقاً كبيراً في المصالح الحكومية الجزائرية ، وهذا ما أكدّه الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في قوله : "... إن الأزمة التي تعرفها الإدارة الجزائرية هي أزمة أخلاقية بالدرجة الأولى، وذلك بسبب انتشار استغلال النفوذ، والرشوة وانحراف المنصب الإداري.. والتي أفقدت قوة ومصادقية الدولة الجزائرية ... " (17) ، بمعنى أن استغلال النفوذ أصبح سلوك تتصف به القيادات الحكومية، مما انعكس عليهم، والمدخل الفعال للقضاء على مثل هذه الظاهرة السلبية هو الاعتراف الحكومي بوجودها أولاً ونلّمس واقعها وأسبابها، ثم العمل على اختيار طاقم الرقابة الإدارية الكفاء والمدرب على تفهم الظروف المحيطة بالعمل، والعمل على إحداث التغيير والتطوير في بنية الأجهزة الحكومية وتحريرها من الاستغلالية السلبية وأنماط السلوك السيئة والممارسات اللاأخلاقية لبعض الوزراء .

البيروقراطية الحكومية السياسية (18) :

إن الحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات تعاني من مشكل البيروقراطية على مختلف مستويات الإدارة العليا والدنيا، وهذا ما يبدو واضحاً من خلال احتجاجات المواطنين المتزايدة عن كثرة الوثائق والبطء في العمل وضياح العمل وسوء المعاملة من طرف الموظفين الحكوميين، ضف إلى ذلك مشاكل السلوكيات التابعة عن تباين توجهات القيادة الحكومية والموظفين، خاصة الخاضعين للرقابة منهم أثناء العمل، وما جاء في ملف الحكومة الجزائرية بعنوان : " البيروقراطية واقع وآفاق "، والمعروض على السلطة السياسية في 25 نوفمبر 1987م، والذي فحواه : "... إن ظاهرة البيروقراطية تسبب إثارة وسخط وعدم رضا المواطن عن إدارته العامة والخاصة، ذلك أن الإدارة البيروقراطية لا تستطيع لعب الدور المنوط بها في المجتمع والإسراع في إعداد سياسة قوية لمجابهة هذه الظاهرة "، هي ضرورة ملحة تسمح بالقضاء على ذوي النفوذ في الإدارة وفي هذا الإطار فعلى المدى المتوسط فقد نقترح فكرة أساسية للحد من هذه الظاهرة مفادها تبسيط الإجراءات الإدارية بالحكومة وتحسين النصوص القانونية الرقابية وتغيير مناهج عمل الحكومة .

كذلك يجب أن يندرج عمل السلطة الحكومية في إطار القوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها في الجزائر ، لأن القانون اليوم أصبح لا يطبق إلا على المستضعفين (*) ، وهي أشراط ومؤشرات تنبؤنا في المستقبل القريب، بغضب وانفجار اجتماعي أعظم من شاكلة أكتوبر 1989م، وأربع من العشرية السوداء، فلا يفلح فيها إلا البطالون والصّابرون عن أداء الراعي وأولياء الأمور لتفادي قاعدة الخروج عن الحاكم والفتن .

الحاجة لنيل حقبة وزارية والتحيز في توزيع الموارد :

إن واقع الحكومة الجزائرية لا يخلو من أشكال المحاباة التي تتم بدوافع حزبية أو طائفية أو عشائرية مما يؤدي إلى إقحام هذه الأمور في الأداء الإداري وعلى حسابه، حيث يفضل المراقب عن الحكومة جهة عن الأخرى بهدف الحصول على مصالحه الشخصية، حيث يقول أفضل القائد صلى الله عليه وسلم : ﴿ إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة ﴾ (19) ، والقانون الجزائري للوظيفة العامة ينص على ضرورة ممارسة الوظيفة الوزارية بكل أمانة وصدق ولا يحق للمراقب التحيز في أداء مهامه اتجاه أفراد الحكومة، ومن قام بغير ذلك يعرض نفسه للعقاب .

التسيب السياسي الحكومي :

إن التسيب الحكومي يرتبط بمسألة الغياب والتأخر عن العمل ويتعداه إلى العديد من الممارسات والعادات السلبية للمراقب أثناء أدائه لعمله، كالهروب من الأداء الرقابي وانعدام روح المسؤولية، والوساطة في إنجاز الأعمال، واستغلال المركز الوظيفي، والإهمال الواضح في العلاقات العامة، حيث نجده كذلك يهمل الواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة الرقابية بشكل ينعكس سلباً على سير العمل، ويرجع ذلك للفساد القانوني وانعدام العدل القضائي، وافتقاد الرقابة وانعدام مسائلة المراقب، وانهايار الأخلاق، وطبيعة النظام السياسي الفاشل والمقعد .

سياسة الباب المغلق للحكومة في وجه مطالب المواطن :

من الشائع في الكثير من الحكومات الجزائرية المتعاقبة، التخاصم والصراع والتزاع بين القائد والمرؤسين بالحكومة، وقد أكد الشرع والقانون على تحتم طاعة القيادة بالمعروف، لكن سبب الصراع الحكومي هو انعدام الاحترام الأخلاقي بين الراعي والرعية، حيث تجدهم أحرص الناس على خراب الحكومة ويتفننون في ذلك بالأحقاد وتقديم الرشاوى من أجل التخلص من الآخر، لكن الإدارة التي لا تقوم على الأخلاق ما هي إلا خراب للدولة، حيث يرى مالك بن نبي أن الأخلاق هي محور نمو وتطور وأن انهيار وانحلال الحضارات والأمم السابقة سببه فساد روحي وأخلاقي، إضافة إلى ذلك نجد القائد الحكومي يطبق سياسة الباب المغلق ولا يعمل بسياسة الباب المفتوح لعجزه عن الرد عن تطلّعات واقتراحات من هم تحت سلطته، وفي معنى قوله صلى الله عليه وسلم أنه ما من إمام أو راعي يغلق بابه دون ذوي الحاجة والحلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلّته وحاجته ومسكنته (20) الوساطة والقرابة الأسرية بالحكومة :

من أكثر أنواع الانحرافات الحكومية في الجزائر التعيين بالقرابة والوساطة أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص بمنصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم عدم كفاءته، وقد ورد التحذير الشديد من ذلك يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله " ، ولعل هذه حالة التوظيف في الإدارات المركزية الجزائرية ، مما تنعكس على الأداء الرقابي على الحكومة، فإذا كان المراقب من " بني عميست المراقب " فلا خوف عليه، وإن كان مبعوث ومفروض من قيادة عليا " أصحاب التجوم " فلا جناح عليه في ممارسة الأخطاء والانحرافات، وإن كان غير ذلك فهو مراقب ومعاقب لا محالة فأين المفر القانوني، ولعل هذا ما ينطبق عليه مقولة الأستاذ هشام شرابي الشهيرة : " .. أن الفرد يدعي تمسكه بالمبادئ وإخلاصه المطلق للقيم الاجتماعية

المتجسدة في الوطن كالوحدة والعدالة والمساواة، إلا أنه وفي آن واحد يتمسك بالأهداف الخاصة أي يرجع إلى الأصل والبيئة التي نشأ فيها فيتصرف بنظام القبليّة والعشائريّة، هذه القيم التي لا ترقى مستوى المبادئ الفعلية المتجسدة في الوطن " (21) .

الإرهاب الإداري الحكومي والسياسي :

ومن كلّ ما سبق ذكره من صور مظاهر انحراف الأداء الحكومي، نستنتج مصطلح شامل لهذه الانحرافات، ألا وهو " الإرهاب الحكومي المقنن "، حيث أضحت ظاهرة الإرهاب بصفة عامة تقلق الإنسان في كلّ مكان، ممّا يؤكد أنّ ظاهرة الإرهاب لا دين لها ولا هويّة، وممّا زاد الأمر خطورة هو أنّ الإرهاب تعددت أنماطه وأماكنه يقول عامر خضير الكبيسي : " إنّ الإرهاب هو الابن الشرعي للفساد " (22)، ويرى الأستاذ الدكتور مزوي رضا أنّ الإدارة الحكومية الجزائرية بها إرهابيين يقومون بالتخريب في المال العام والممتلكات فهم يستعملون العنف الغير قانوني في الإدارة ضدّ الموظفين والمواطنين لخلق جوّ من عدم الأمن وترهيبهم منها، وهذا ما أكّده أيضا الأستاذ الدكتور بن لرب منصور عليه رحمة الله ، بأنّ الإرهاب منبعه الفساد الحكومي الناتج عن الإدارات والمؤسسات العليا في البلاد (23)، وبهذا فالمفهوم الإجرائي الذي نقترحه لمصطلح الإرهاب الحكومي هو : " استخدام العنف المعنوي وانتهاك حقوق الآخرين والاستيلاء على المناصب المركزية واللامركزية بالطرق الغير قانونية والانعطاف بالحكومة نحو الهاوية " .

خاتمة :

في ضوء ما تمّ عرضه من إطار وصفي تحليلي، فإننا نستخلص عدداً من التوصيات والمقترحات التي نأمل أن يكون لها دوراً فاعلاً في إبراز أهمية تحسين أداء القيادة الحكومية، ومن أهمّ تلك التوصيات والمقترحات ما يلي :

- وضع معايير علمية وموضوعية لاختيار رؤساء ووزراء ومستشاري الحكومات .
- العمل على دعم قيم العدالة والمساواة والتركيز على فريق العمل بين الحكومة وبيئتها، بهدف زيادة معدلات الولاء والانتماء الوطني الذي غيب عمداً في السنوات الأخيرة .
- الاهتمام بالسياسات العامة والخطط الإصلاحية اللازمة لتطبيق برامج إعداد وتهيئة رؤساء المجالس البرلمانية لرقابة أجنحة الحكومات المتعاقبة فالجزائر ليست مخبر للتعاقب والتجريب .
- تشجيع القيادات الشابة الكفوة والواعدة على تخطي بعض حلقات السلم الوظيفي الحكومي، وإتاحة الفرص لها وعدم حكر فهي متداولة وليست فطرة .
- العمل وفق نظام خاص للحوافز المادية والمعنوية لتشجيع رؤساء المكاتب والمصالح والوزراء بالحكومة لترشيد السياسات العامة والخطط التنموية .
- دعم وتزويد إدارة الحكومات بنظام الاتصال المتطور، وإتاحة قواعد البيانات اللازمة لتزويد منسوبي معرفة المعلومات عن سياسات الحكومة الراهنة والمستقبلية بالمعلومات في أيّ وقت .
- العمل على توفير قيادة وزارية تتسم بالمرونة، وتبتعد عن الجمود من خلال الحرص على مشاركة الموظفين في المستويات الحكومية المختلفة في عملية صنع واتخاذ القرارات الخاصة، لتحقيق أهداف الدولة .

- حثّ الوزراء على تشجيع موظفيهم على طرح المبادرات الابتكارات وممارسة الأساليب الإبداعية في مواجهة المشكلات والانحرافات بهدف المعالجة أو الوقاية .
- عقد حلقات علمية سنوياً من قبل أقسام القانون والمتخصصون بالسياسات العامة، عبر سائر بلديات وولايات التراب الوطني، لتزويد وزراء وموظفي الحكومة بنتائج الدراسات العلمية والبحوث التي توضّح وسائل وأساليب الأداء الحكومي .
- تفعيل دور مراكز البحوث الحكومية، من أجل إجراء البحوث والدراسات التطبيقية التي تتابع الظواهر السياسية والإدارية المختلفة، وعقد المؤتمرات والملتقيات والتدوات التي تسلط الضوء على الإدارة الجديرة بالاهتمام والبحث، والتي تخدم أهداف العمل في الوطن، وترتقي بالأداء إلى المستوى المنشود لها .
- تبني برنامج إعلامي حكومي يمكن إضافته كحاجة ملحة لتطبيق الرقابة الإدارية في الحكومات وذلك لنشر ثقافة الرقابة وآلية تفعيل الدور البرلماني .
- إنّ الحديث عن فساد رؤساء ووزراء الحكومات ينبغي أن لا يكون هو الشغل الشاغل وكفى، فمكافحتها لن تتحقّق بمجرد عقد التدوات والمؤتمرات والملتقيات وإلقاء المحاضرات على أهميتها في شكل " موائد فيها ما لذّ وطاب من الباحثين "، بل يجب تفعيلها وتطبيقها على أرض الواقع وتبني الحكومة تلك المشاريع الفورية
- إنّ الإستراتيجية التي نقرّحها للتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة (فساد رؤساء ووزراء الحكومات العربية)، ينبغي أن تكون نابعة من إرادة الرّاعي والرّعية ومن قناعات الأفراد والجماعات، والمنظّمات الرّسمية والأهليّة ومعبرة على فهمها وقناعاتها بمخاطر القيادات الحكومية والسياسية للنسق العام، وضرورة المشاركة في إقلاعها وإزاحتها أينما وجدت، ومن أين أتت ؟، وكيف نصبت ؟ .

التهميش :

- (1) عبد العزيز بوتفليقة : (خطاب للأمة) ، الجزائر ، بتاريخ : 30 ماي 2003م ، ص : 21 .
 - (2) راجع في ذلك محاضرات :
 - أحمد رحمان : (تقييم المستخدمين في الوظيفة العمومية "من التنقيط إلى التقييم) ، مجلة الإدارة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، العدد 02 ، الجزائر ، 1993م ، ص : 11 .
 - أحمد رحمان : (محاضرات في تسيير الموارد البشرية) ، السّنة الرابعة ، تخصّص : إدارة محلية ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر 2005م / 2006م ، ص : 26 .
 - (3) رواه البخاري .
 - (4) عبد الرّحمان ابن خلدون : (المقدمة) ، الطّبعة الثالثة ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1968م ، ص : 220 .
 - (5) عبد العزيز بوتفليقة : (خطب ورسائل) ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، 2009م ، ص : 151
- وما بعدها
- (6) ابن خلدون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 304 .
 - (7) عبد الله - د : (التوظيف للنساء والمكوث للرجال) ، جريدة الخبر ، العدد : 1110 ، 10 / 10 / 2006 م . ص

- (8) موسى بودهان : (النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر) ، الجزائر : منشورات ANEP ، 2009م ، ص : 15 وما تلاها .
- (9) راجع توصيات دراسة : سرير عبد الله رابح : (عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة الجزائرية) ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ، فرع : التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر ، 2006م ، ص : 437 .
- (10) قصي الحسين : (الفساد والسلطة) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1996م ، ص : 139 .
- (11) قصي الحسين ، مرجع سبق ذكره ، ص : 120 .
- (12) المستشار محمد موسى : " جهاز الكسب غير المشروع يعتمد على تقارير الرقابة الإدارية وشكاوي المواطنين " مقال : جريدة مصر الجديدة ، 2007/10/12 م ، ص : 07 .
- (13) بن لرب منصور : (محاضرات للسنة الأولى ماجستير) ، تخصص : صنع السياسات العامة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008م ، ص : 05 .
- (14) للاستفادة من توصيات المعاهدة ، ومعاهدات أخرى راجع في ذلك كتاب : موسى بودهان : (النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر) ، الجزائر : منشورات ANEP ، 2009م ، ص : 13 .
- (15) حمد الأصفر : (الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية العامة العربية) ، الرياض : المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الإداري ، 2008م ، ص : 46 .
- (16) أنظر في ذلك : عبد العزيز بوتفليقة : (خطب ورسائل) ، الجزء الثاني ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، 2003م ، ص : 29 وما تلاها .
- (17) راجع في ما يلي : أحمد طالب الإبراهيمي : (المعضلة الجزائرية : الأزمة والحل) ، الطبعة الرابعة ، الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999م ، ص : 21 .
- (18) إن " البيروقراطية " (BUREAUCRACY) : هي كلمة من أصل إغريقي تتكون من " BUREAU " وتعني المكتب ، و " CRACY " ويعني القوة أو الحكم ، وبذلك فمصطلح البيروقراطية يعني " حكم المكتب أو قوة المكتب أو سلطة المكتب " أي " حكم المكاتب وسلطانها " ، ومن أشهر روادها العلم الاجتماعي الألماني " ماكس ويبر " (Max Weber) ، والذي اعتبر البيروقراطية من أحسن النماذج ، وأطلق عليه اسم : (Le Modale Bureaucratique) ، أي النموذج المثالي .
- (*) وأقصد بالمستضعفين في الإدارات ، هم الفئات الشبانية التي تحتل المراتب الحكومية الضعيفة في المكاتب والمصالح الحكومية رغم ما يملكونه من خبرة ومستويات علمية هائلة أو ما يعرف عنهم " عبید إدارات الدولة " : فئة عمال تشغيل الشباب ، وأصحاب العقود ، وأصحاب الإدماج ، وفئة ما قبل التشغيل فتجدونهم يعملون بجدية وبنية صادقة لا ريب فيها ، كما هو واقع في الإدارات المحلية الجزائرية ، لكن أي ضغوط ومتابعة قانونية عليهم ؟
- (19) سبق إخراجهم .
- (20) حديث كنت أحفظه ولكن نسيت وأعلم سنده " رواه أحمد والترمذي " .
- (21) هشام شراي : (النظم الأبوية وإشكالية تخلف المجتمع العربي) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993م ، ص : 87 .
- (22) أنظر : عامر الكبيسي : (الفساد والعولمة : تزامن لا توأمة) ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2005م ، ص : 21 .

(23) منصور بن لرنب : (محاضرات للسنة أولى ماجستير ، تخصص : رسم السياسات العامة) ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008م .

المراجع :

- أحمد الأصغر : (الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية العامة العربية) ، الرياض : المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الإداري ، 2008م .
- أحمد رحمان : (تقييم المستخدمين في الوظيفة العمومية "من التنقيط إلى التقييم") ، مجلة الإدارة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، العدد 02 ، الجزائر ، 1993م .
- : (محاضرات في تسيير الموارد البشرية) ، السنة الرابعة ، تخصص : إدارة محلية ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر 2005م / 2006م .
- المستشار محمد موسى : " جهاز الكسب غير المشروع يعتمد على تقارير الرقابة الإدارية وشكاوي المواطنين " مقال : جريدة مصر الجديدة ، 2007/10/12م .
- بن لرنب منصور : (محاضرات للسنة الأولى ماجستير) ، تخصص : صنع السياسات العامة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008م .
- عبد الرحمن ابن خلدون : (المقدمة) ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1968م .
- عبد العزيز بوتفليقة : (خطب ورسائل) ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، 2009م .
- : (خطب ورسائل) ، الجزء الثاني ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، 2003م .
- عبد الله - د : (التوظيف للنساء والمكوث للرجال) ، جريدة الخبر ، العدد : 1110 ، 10 / 10 / 2006م .
- موسى بودهان : (النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر) ، الجزائر : منشورات ANEP ، 2009م .
- سرير عبد الله رابح : (عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة الجزائرية) ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ، فرع : التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر ، 2006م .
- قصي الحسين : (الفساد والسلطة) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1996م .
- موسى بودهان : (النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر) ، الجزائر : منشورات ANEP ، 2009م .
- أحمد طالب الإبراهيمي : (المعضلة الجزائرية : الأزمة والحل) ، الطبعة الرابعة ، الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999م .
- هشام شرابي : (النظم الأبوية وإشكالية تخلف المجتمع العربي) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- عامر الكبيسي : (الفساد والعولمة : تزامن لا توأمة) ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2005م .